كلية الآداب والعلوم تنظم ندوة حول الحاكمية الصالحة

د. العياشي يتحدث خلال المحاضرة

جانب من الحضور

الدوحة - الشرق

نظمت كلية الآداب والعلوم ندوة بعنوان الحاكمية الصالحة الأسس والأهداف تحدث فيها الدكتور العياشي عنصر وبدأها بالتطور التاريخي ومحقول الاستخدام موضحا ظهور لفظ الحاكمية منذ أكثر من نصف قرن عندما نشر الاقتصادي الأمريكي رونالد كوز مقالا بعنوان «طبيعة المنشأة» سنة 1937، حيث ربط تكوين المنشأة الحديثة بنماذج التنسيق التي تعمل بداخلها بهدف تقليل تكاليف الصفقات التي يتسبب بها السوق. بعدها بسنوات أعيد اكتشاف هذه النظرية من قبل الاقتصاديين المؤسساتيين وفي مقدمتهم أوليفر ويليامسون Olivier Williamson وقد أدى ذلك إلى نشر عدد من الأعمال في هذا المجال.

أما خلال السبعينيات من القرن العشرين فشاع استعمال لفظ «حاكمية المنشأة» في أمريكا في إشارة إلى الإجراءات المحققة للتنسيق الداخلي وتقليص التكاليف التي يفرزها السوق.

ويحيلنا المصطلح إلى القواعد الجديدة التي تحكم العلاقة بين القادة والمساهمين في رأسمال المنشأة في ظل عولمة الاقتصاد، العولمة المالية، والدوران السريع لرؤوس الأموال.

في بداية الثمانينيات من القرن الماضي دخل المصطلح حقل العلوم السياسية في بريطانيا عندما قامت حكومة السيدة مارغريت تاتشر سنة 1979 بتمويل مشروع بحث حول «إعادة تشكيل السلطة المحلية». ومع نهاية الثمانينيات أقحم المفهوم في حقل العلاقات الدولية، حيث صاغت المؤسسات المالية الدولية تعبيرا جديدا هو «الحاكمية الصالحة» لتحديد معايير الإدارة الجيدة للشأن العام، وشروط تطبيقها خاصة على البلدان المقترضة من هذه المؤسسات، وتشجيعها على احداث اصلاحات مؤسساتية ضرورية لانجاح برامجها الاقتصادية. وهكذا اعتبرت «الحاكمية الصالحة» نمطا جديدا في إدارة الشأن العام يستند إلى منطق الفاعلية الاقتصادية الذي يمثل حجر الزاوية في المنشأة الرأسمالية الحديثة، وأحد أعمدة الايديولوجية الليبرالية الجديدة.

وفي عز الأزمة المالية التي هزت بلدان جنوب شرق آسيا منتصف التسعينيات اعترف البنك العالمي سنة 1997 أن آليات السوق الحرة لم تعد كافية ولا قادرة لوحدها على تحقيق توزيع أمثل للموارد والعائدات بين الدول، ناهيك عن قدرتها على ضبط الافرازات السلبية لظاهرة العولمة، وكانت تلك نقطة البداية لتشكيل مفهوم «الحاكمية العالمية».

وتناول الدكتور العياشي تعريف الحاكمية ودلالات المفهوم تعددت التعريفات التي وضعها المختصون كل حسب تخصصه لمفهوم الحاكمية، وقال يمكننا اعتماد تعريف يحدد المعنى بدقة حيث يقول الحاكمية هي:

«الصيغ التفاعلية الجديدة في الحكم التي يساهم من خلالها الفاعلون سواء كانوا هيئات خاصة، أو مؤسسات عمومية، أو مجموعات من المواطنين، أو أشكالا أخرى من الفاعلين في صياغة السياسة».

وحول أسباب انتشار مفهوم الحاكمية بسرعة قال الدكتور العياشي يعود ذلك إلى أن المجتمع الدولي يعاني أزمة حادة ثلاثية الأبعاد في مجال الحاكمية: السلطات السياسية لم تعد تحتكر المسؤولية، وبروز الحاجة لتحقيق التوافق بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال أشكال جديدة من الضبط.

وظهور فاعلين جدد متعددين على الساحة يطالبون بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار والمساهمة في حل المشكلات الجماعية، وتركز الحاكمية على توزيع المسؤوليات بين أولئك الفاعلين.

ولا أحد من الفاعلين يمتلك المعارف والوسائل الضرورية ليحل وحده المشكلات المطروحة على الساحة، وهكذا تبرز حتمية الحوار والتفاوض بين الأطراف المتداخلة.

وكل هذا جعل مفهوم الحاكمية يكتسب معاني متعددة:

فالحاكمية أسلوب أو طريقة للقيادة، بينما يشير لفظ الحكم إلى مجموع المؤسسات والأفراد القائمين عليها.

يعبر لفظ الحاكمية عن الإصلاح العميق للدولة، بل المراجعة الجذرية للعلاقة بين السلطة العمومية والمتعاملين معها.

تسمح الحاكمية بتصور نهج وسيط بين تنسيق خاضع لآليات السوق وتنسيق ناتج عن تدخل الدولة لإدارة العلاقات والمعاملات.

وحول شروط الحاكمية الصالحة قال الدكتور العياشي حدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP مجموعة من الشروط التي تقوم عليها فكرة الحاكمية الصالحة ومنها:

حكم القانون: بمعنى سيادة وتطبيق القوانين دون انحياز وبخاصة منها قوانين حقوق الإنسان.

الشفافية: التدفق الحر للمعلومات وانفتاح المؤسسات على المجتمع والمواطنين.

الاستجابة: خدمة المؤسسات لجميع من لهم مصلحة فيها.

بناء التوافق: قيام حلف بين مختلف القوى الاجتماعية واعتماد الحوار والتفاوض أسلوبا لتحقيق الأهداف.

المساواة: وتعني تكافؤ الفرص بين جميع مكونات المجتمع دون تمييز لأجل تحسين الرفاهة العامة.

المساءلة: خضوع جميع الهيئات والأطراف المشاركة في اتخاذ القرار لمحاسبة عن أداءهم وتصرفاتهم بشكل شفاف وقانوني.

الرؤية الاستراتيجية: امتلاك القادة لرؤية واضحة وشاملة لقضايا الحكم والتنمية في سياقها التاريخي والاجتماعي.

وتناول الحاكمية الصالحة في البلاد العربية وقال عرفت البلاد العربية محاولات عديدة ومتكررة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي وتباينت السياسات والأساليب والطرق المتبعة لتحقيق ذلك. وعلى العموم فقد حققت الأنظمة والحكومات على اختلاف منطلقاتها وفاعليتها أداءها نتائج لا يستهان بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية «إلى حد ما». لكن بالرغم من ذلك تبقى الحصيلة في نهاية المطاف أقل بكثير من الوعود التي قطعتها تلك الأنظمة والقيادات على نفسها، وأقل من الطموحات الواسعة لجماهير المواطنين، وأقل مرات عديدة مما تتيحه الموارد الطبيعية والبشرية لمعظم هذه البلاد.

ورغم هذا التنوع في الأوضاع والتجارب هناك عناصر مشتركة تمكننا من رسم صورة عامة للبلاد العربية، فالوضع العام في معظمها يتسم بحالة من الاحتقان وكأن مسيرة ما بعد الاستقلال بكل ما كانت تحمله من طموحات ووعود قد انتهت إلى طريق مسدودة، وخيبات أمل متتالية أدت إلى نفي كل مشروعية عن الأنظمة، وتزايدت وتيرة الاحتجاج، وتعددت مظاهر التمرد الشعبي الذي كثيرا ما اخذ طابعا عفويا وتدميريا. الأسباب وراء هذا الوضع عديدة ولعل أهمها: الفشل في الحفاظ على السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي أولا. انكسار مشروع التنمية وما نتج عنه من آثار السلبية على كافة الأصعدة ثانيا.

تعثر محاولات التحول الديمقراطي وفتح المجال السياسي ثالثا.

وأضاف يمكن اختصار وصف الوضع السائد في مجموعة من النقاط الأساسية التي يتفق حولها معظم الباحثين:

تعرض الأنظمة على اختلاف منطلقاتها السياسية والعقائدية لموجات متزايدة من الاحتجاجات الشعبية والانتفاضات المستمرة حتى غدا الشارع وحركات العصيان المدني والمواجهات العنيفة مظاهر يومية في معظم البلاد العربية.

وتفكك الدولة وحالة الشلل التي طالت أجهزتها ومؤسساتها العامة التي تتعامل بشكل مباشر ويومي مع المواطنين، بحيث لم تعد الدولة حاضرة سوى من خلال أجهزتها القمعية التي تمارس العنف الأعمى ضد أي نشاط أو جهة غير موالية للنظام مهما كانت مطالبها ومنطلقاتها. «انظر ما يحدث في الجزائر منذ فترة، ومصر في السنوات الأخيرة، وفي الأردن وسوريا». وهذه مجرد أمثلة.

الفساد المؤسساتي الذي أصبح قاعدة وأسلوبا للحكم، وذلك باعتراف ممثلي النظام ذاته، وقد عم الفساد كل المجالات الحيوية السياسية، الاقتصادية، أجهزة العدالة والإدارة العمومية، الإعلام، والأحزاب السياسية، وبالذات أحزاب السلطة.

لم تؤد وضعية الأزمة الخانقة التي تتعرض لها الأنظمة السياسية إلى بروز قوى تغيير حقيقية وفعالة قادرة على استثمار هذا الفشل وحالة التذمر الشعبي لاحداث تغييرات.